يوميـــات اقتصاديـــة مختـــارة

إعـــداد: كـابـــي الخـــوري

تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٠

- تراجع الإنفاق على السلع الغذائية لأول مرة في السوق المصرية بنسبة ٤٤,٢ بالمئة، بعد ارتفاع أسعار المحاصيل الزراعية بنسب كبيرة، وهو ما كان مثار شكوى لكافة الشرائح من مختلف الطبقات. وأرجع تجار بالسوق تلك الارتفاعات إلى قلة المعروض وزيادة الطلب، مشيرين إلى أن ارتفاع درجة الحرارة في البلاد أدى إلى إتلاف جزء كبير من بعض المحاصيل الزراعية، مثل محصول الطماطم. وقال وزير التجارة والصناعة المصري، رشيد محمد رشيد، خلال فعاليات مؤتمر اليورومني: «إنه لا يمكن لأحد السيطرة على تذبذب الأسعار، كذلك لا يمكن فرض الأسعار على سوق حرة، لأن هذا يعني أننا لن نجد سلعاً في السوق إذا حددنا لها أسعاراً بأقل من تكلفتها مثلا». ووصف رشيد تلك الأزمة بأنها «حرجة، ليس على مصر، بل على العالم كله، وخاصة أن الأمم المتحدة طالبت بعقد اجتماع طارئ لمناقشة أزمة الغذاء».. وقال عمرو عصفور، نائب رئيس شعبة المواد الغذائية إن «السبب الرئيسي في ارتفاع الأسعار هو التأثر بالأسواق العالمية»، مشيراً إلى أن مصر تستورد ٨٠ بالمئة من السلع الغذائية، لذلك تؤثر عليها اتجاهات الأسعار عند الارتفاع أكثر، لافتاً إلى أن الغريب في الأمر هو أنه عند تراجع هذه الأسعار أو اقترابها من معدلاتها طبيعية، لا ينعكس ذلك على السوق المصرية (**الشرق الأوسط**، لندن، ١/ ١٠/ ٢٠١٠).

- أعلن البنك المركزي السوداني أنه سيضخ مزيداً من النقد الأجنبي في السوق في أحدث مساعيه لدعم الجنيه السوداني والتصدي للتضخم الناجم عن الواردات، مبرراً ارتفاع أسعار الدولار إلى حالة هلع وسط السودانيين أدت إلى طلب متزايد على العملة الأمريكية، بينما عزا خبراء اقتصاديون الارتفاع في العملات الصعبة إلى انخفاض احتياطي النقد بنسبة ٧٥ بالمئة، في وقت تكثف فيه السلطات من حملاتها وسط تجار العملة في السوق الموازية (السوق السوداء). وشهد سعر الجنيه السوداني تراجعاً كبيراً في مقابل العملات الصعبة الأخرى بما في ذلك الدولار الأمريكي على الرغم من أن السلطات السودانية قررت عدم التعامل به بسبب عقوبات أمريكية على السودان. وبلغ سعر الدولار في «السوق السوداء» ما بين ٣,١٠ إلى ٣,١٥ مقابل الجنيه السوداني، بينما قارب سعره في الصرافات ٢,٤ مع ارتفاع ملحوظ. وقد أدى تراجع احتياطيات النقد الأجنبي إلى قيام الحكومة السودانية مؤخرا بتقييد سقف العملات الأجنبية بالنسبة إلى الأفراد المسافرين إلى الخارج. كما بدأ الأمن الاقتصادي حملات واسعة وسط تجار العملة حيث يمثل عشرة منهم أمام المحاكم بتهمة الاتجار بالعملة، ويرى خبراء اقتصاديون أن «انخفاض سعر

صرف الجنيه السوداني مقابل الدولار الأمريكي قد يؤدي إلى زيادة أسعار الواردات، مما سيؤثر في تكاليف المعيشة وزيادة معدلات التضخم (**الشرق الأوسط**، لندن، ١/ ١٠/ ٢٠١٠).

ـ أعلن وزير النفط العراقي، حسين الشهرستاني، أن الاحتياطي النفطي العراقي زاد بنسبة ٢٥ بالمئة ليصل إلى ١٤٣,١ مليار برميل، وبذلك أصبح العراق يحتل المرتبة الثالثة عالمياً بعد السعودية وفنزويلا وقبل إيران، وهو ما يعزز موقفه داخل منظمة أوبك بشكل يفسح المجال لإعطائه حصة أكبر في التصدير (**الشرق الأوسط**، لندن، ٥/ ١٠/ ٢٠١٠).

ـ قررت القمة العربية الاستثنائية في مدينة سرت الليبية تقديم دعم فوري قيمته مليار دولار للسودان لدعم التنمية. كما قررت تقديم دعم مالي شهري إلى الصومال قيمته عشرة ملايين دولار لتمكين الحكومة الصومالية المؤقتة من تشغيل المؤسسات العامة وتنفيذ برامجها الأمنية وتقديم الخدمات العامة للشعب الصومالي (**الحياة**، بيروت، ١١/ ١٠/ ٢٠١٠). وقد انعقدت في مدينة سرت أيضاً قمة عربية ـ أفريقية، بحثت في عدد من القضايا التي تهم الجانبين العربي والأفريقي، من بينها: موارد المياه والطاقة والبنية التحتية والتجارة والأمن الغذائي والزراعة والتنسيق في الشؤون الدولية (**الجزيرة نت**، ١١/ ١٠/ ٢٠١٠).

ـ أطلق وزراء المال العرب رسمياً صندوقاً بمليارى دولار لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية. وكان الصندوق أقر في القمة العربية الاقتصادية في كانون الثاني/ يناير الماضي (**النهار**، بيروت، ١٩/ ١٠/ ٢٠١٠).

ـ توقع البنك الدولي بلوغ معدل النمو الاقتصادي في لبنان ٨ في المئة في ٢٠١٠ مقارنة بـ ٤ بالمئة في منطقة الشرق الأوسط وشمالي أفريقيا (المينا)، وقياساً بـ ٤,٩ بالمئة لمستوردي النفط في المنطقة، و٦,٥ بالمئة لمستوردي النفط من مجلس التعاون الخليجي. كما توقع البنك الدولي أن يبلغ النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي ٧ في المئة في ٢٠١١ مقارنة بـ ٤,٨ بالمئة في منطقة «المينا» و٥,٣ بالمئة لمستوردي النفط. والنمو المتوقع للبنان، فضلاً على اليمن، سيجعل منهما أصحاب ثاني أسرع نمو اقتصادي في منطقة «المينا» بعد قطر فحسب، والتي من المتوقع أن ينمو ناتجها القومي الحقيقي بـ ١٨,٥ بالمئة. وردّ البنك الدولي أسباب النمو العالي المتوقع في لبنان إلى طلب إقليمي قوي تغذيه تحويلات الرساميل إلى القطاعين العقاري والمصرفي، اللذين شكلا قاطرة ازدهار قطاعي البناء والتجارة (**الإعمار والاقتصاد**، بيروت، العدد ٢٥٧، ٢٩/ ١٠/ ٢٠١٠).

ـ تبنى قادة الاتحاد الأوروبي في ختام

اجتماعاتهم في بروكسل مقترح ألمانيا الخاص بإعادة صياغة اتفاقات المجموعة الخاصة بإنشاء آلية دائمة لحل مشكلات مديونيات الأعضاء. وكانت المجموعة قد أنشأت محفظة طوارئ لإنقاذ بعض دول المجموعة من الإفلاس إبان الأزمة المالية الأخيرة. وهذه المحفظة التي أسهمت فيها ألمانيا بالنصيب الأكبر تبلغ قيمتها ٨٦٠ مليار يورو (نحو ١,٢ تريليون دولار). كما حث قادة الاتحاد البلدان الكبرى في العالم على تفادي حرب عملات من خلال تخفيض سعر صرف عملاتها الوطنية بهدف رفع صادراتها وتحسين مقاومتها للأزمة الاقتصادية. وتتهم عدة دول آسيوية، منها اليابان والصين، بمنع عملاتها من الارتفاع بشكل كبير، بل وبتشجيعها على التراجع، بهدف تحفيز الصادرات والنمو الاقتصادي. ويثير هذا الوضع مخاوف من سباق على خفض العملات، كما حدث في بداية ثلاثينيات القرن الماضي حين أطلقت بريطانيا حرباً مماثلة على المستوى العالمي، مما أدى إلى تسارع وتيرة الأزمة حينها.. وأطلق الأوروبيون في الآونة الأخيرة ناقوس الخطر إزاء ارتفاع سعر صرف اليورو الذي يمكن أن يقوض الانتعاش الخجول من خلال التأثير سلباً في صادراتهم. ودعوا الصين إلى زيادة سعر صرف عملتها، كما أعربوا عن القلق إزاء الدولار الذي يصرف بأقل من قيمته، في حين يشتبه في أن الولايات المتحدة مرتاحة لتراجع عملتها، مما يدعم صادراتها في الوقت الذي يعاني فيه النمو الأمريكي من صعوبات (**الشرق الأوسط** ، لندن، ٣٠/ ١٠/ ٢٠١٠).

تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٠

ـ قدر بيت الاستثمار العالمي «غلوبال» معدل نمو الاقتصاد القطري في العام ٢٠١٠ بنحو ١٦ بالمئة، وتوقع أن يبلغ معدل النمو ١٨,٦ بالمئة في العام المقبل ٢٠١١. وتفيد دراسة صادرة عن «غلوبال» أن دولة قطر تعد أحد أسرع الاقتصادات نمواً على مستوى العالم؛ فقد نما الناتج المحلي الإجمالي الاسمي لقطر بمعدل كبير بلغ ٢٢,٩ بالمئة، على أساس معدل نمو سنوي مركب خلال الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٩، في الوقت الذي سجل فيه الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نمواً سنوياً مركباً بمعدل ١٩,٦ بالمئة خلال الفترة نفسها. وقد حافظت قطر على اندفاع النمو، على الرغم من الأزمة المالية، وحققت نمواً قوياً بمعدل ٢٥,٤ بالمئة في عام ٢٠٠٨، و٨,٦ بالمئة في عام ٢٠٠٩، وبلغ الناتج المحلي الإجمالي لقطر بالأسعار الحقيقة ٢٥٤,٢ مليار ريال قطري، كما بلغ بقياس الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحالية ٣٥٧,٨ مليار ريال قطري. وقالت الدراسة إن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بلغ ٥٩٩٩٧ دولاراً في عام ٢٠٠٩، بالمقارنة

بمستوى ٧٦٤٥٣ دولاراً في عام ٢٠٠٨. وبتحليل الناتج المحلي الإجمالي لقطر نجد أن قطاع النفط والغاز قد ساهم بقوة في الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغ ١٦٥,٣ مليار ريال قطري في عام ٢٠٠٩، محافظاً على نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، البالغة ٤٦,٢ بالمئة (**الشرق الأوسط** ، لندن، ١/ ١١/ ٢٠١٠).

ـ أفاد تقرير اقتصادي صادر عن شركة «جدوى للاستثمار» (السعودية) أن الاقتصاد السعودي حقق نمواً اسمياً سنوياً خلال الربع الثاني بلغ ١٥,٢ بالمئة منخفضاً من مستوى ٣٤,١ بالمئة الذي كان قد سجله خلال الفصل الأول هذا العام. وذكر التقرير أن قطاع النفط حقق أسرع معدلات النمو بسبب ارتفاع أسعاره، فيما تراجع نمو القطاع غير النفطي إلى ٧,٣ بالمئة سنوياً في الفصل الثاني وذلك مقارنة بنسبة ١٠,٧ بالمئة للفصل الأول. وتوقع التقرير أن يسجل الاقتصاد الاسمي لعام ٢٠١٠ نمواً في حدود ١٥,٧ بالمئة، مشيرا إلى أنه ما يزال عند التوقعات بأن يأتي النمو في الناتج الإجمالي الفعلي لهذا العام عند مستوى ٣,٩ بالمئة. وقال التقرير: إن أفضل المجموعات أداء ضمن القطاع غير النفطي كانت قطاعي التشييد والمرافق، وكان أقلها أداء قطاعي الزراعة والتجزئة (**الشرق الأوسط**، لندن، ١/ ١١/ ٢٠١٠).

ـ اختتمت في العاصمة الكورية الجنوبية سيول أعمال قمة مجموعة العشرين بإصدار بيان ختامي دعا إلى اتخاذ إجراءات لتجنب خطر حصول انكماش عالمي، واعتماد «سلسلة مؤشرات» للمساعدة على تحديد الاختلالات التجارية الكبرى التي تستدعي أعمالاً وقائية وتصحيحية، والتوجه إلى اعتماد أنظمة لأسعار الصرف تحددها السوق ـ بعيداً عن ما عرف بـ «حرب العملات»، وذلك عبر زيادة مرونة سعر الصرف بما يعكس الأساسيات الاقتصادية الضمنية، وعبر الامتناع عن اللجوء إلى تخفيضات تنافسية لأسعار عملاتها. وقد جددت مجموعة العشرين التزامها بمكافحة التغير المناخي، ووافقت على الضوابط المصرفية الجديدة «بازل٣» التي من المقرر أن تدخل حيز التنفيذ بالكامل بحلول كانون الثاني/ يناير ٢٠١٩ (**الشرق الأوسط**، لندن، ١٣/ ١١/ ٢٠١٠).

ـ انعقد في بيروت المؤتمر المصرفي العربي السنوي ٢٠١٠ الذي نظمه اتحاد المصارف العربية (بالتعاون مع الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب ومصرف لبنان وجمعية مصارف لبنان ومجلس الوحدة الاقتصادية في جامعة الدول العربية)، وذلك تحت عنوان «الدور الدولي الجديد للمصارف العربية». وقد عبر عدد من المشاركين عن شكوك في إمكانية وجود دور عالمي مؤثر للمصارف العربية، فيما شدّد البعض الآخر على ضرورة العمل على تذليل العقبات البينيّة، قبل بدء الحديث عن دور

عالمي. وقد أعلن رئيس مجلس إدارة اتحاد المصارف العربيّة عدنان يوسف أنه من المتوقّع أن تزيد الميزانية المجمعة للمصارف العربية في نهاية ٢٠١٠، على ٢,٥ تريليون دولار، فيما سيبلغ الناتج العربي تريليوني دولار (**الأخبار**، بيروت ٢٦/ ١١/ ٢٠١٠).

- صادق الأوروبيون على مساعدة لايرلندا قيمتها ٨٥ مليار أورو (١١٣ مليار دولار)، واتفقوا على الخطوط العريضة لصندوق مساعدة في منطقة الأورو، في محاولة لطمأنة الاسواق ومنع انتقال عدوى الأزمة إلى البرتغال، وربما إسبانيا. وكان وزراء المال الأوروبيون اجتمعوا في بروكسيل للمصادقة على خطة دعم الاتحاد الاوروبي وصندوق النقد الدولي لإيرلندا. وقال رئيس مجموعة «أوروغروب» جان - كلود يونكر إن خطة المساعدة الدولية لايرلندا تبلغ قيمتها ٨٥ مليار دولار، منها ٣٥ ملياراً للمصارف. وتهدف هذه الخطة التي تجعل إيرلندا البلد الثاني في منطقة الأورو يتلقى مساعدة مماثلة في غضون ستة أشهر بعد اليونان، إلى تعويم المصارف الايرلندية خصوصاً. وجاء في بيان للحكومة الإيرلندية، أن دبلن تتسلم فوراً عشرة مليارات أورو لدعم احتياطيات مصارفها، كما ستتسلم المالية العامة للدولة ٥٠ مليار دولار تسحب وفقاً للحاجة. وأوضح أن معدل الفائدة التي ستدفعها إيرلندا هو ٥,٨ في المئة، في مقابل ٥,٢ بالمئة تدفعها اليونان (**النهار**، بيروت، ٢٩/ ١١/ ٢٠١٠).

كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠

- أعلنت الحكومة العراقية موافقتها النهائية على قانون الموازنة العامة للعراق لعام ٢٠١١، وإحالته إلى البرلمان لإقراره. وسبق أن أعلنت وزارة المالية العراقية انتهاءها من تقديم موازنة العام المقبل بقيمة ٨٦،٤ مليار دولار، أي أعلى من الحالية بـ مليار دولار. ويقدر العجز في الموازنة بحدود ١٨ تريليون دينار، أي (أكثر من ١٥ مليار دولار أمريكي) للعام الحالي على الرغم من التوقعات بنمو واردات العراق النفطية بافتراض سعر عالمي للنفط عند ٧٠ دولاراً للبرميل (**الشرق الأوسط**، لندن، ١/ ١٢/ ٢٠١٠).

- شدد قادة دول مجلس التعاون الخليجي في ختام اجتماعات قمتهم الخليجية الـ٣١ في أبو ظبي على متابعة مسيرة المجلس في مختلف المجالات،وعبروا عن ارتياحهم لما حققته هذه المسيرة من مكتسبات في مجال العمل الخليجي المشترك، وأكدوا دعمهم لمقترحات تقدمت بها كل من البحرين وقطر من أجل تطوير مجلس التعاون وتفعيله، بخاصة من خلال تشجيع الاستثمارات المشتركة (**الخليج**، الشارقة، ٨/ ١٢/ ٢٠١٠).

- أكد وكيل وزارة الخارجية العراقي لبيد

عباوي ـ الذي أغلق مجلس الأمن الدولي ملفات بلاده الخاصة بالأسلحة النووية وعقود النفط مقابل الغذاء ـ أن العراق ما يزال ملتزماً تجاه الكويت بدفع التعويضات بمقدار ٥ بالمئة من إيرادات النفط العراقي، وتم تسديد نحو ٢٩ مليار دولار للكويت حتى الآن. وأضاف أن الحكومة العراقية الجديدة ستواصل البحث مع الكويت لحل القضايا العالقة ومنها تسديد ما تبقى من تعويضات تصل إلى نحو ٢٢ مليار دولار (**اللواء**، بيروت، ١٨/ ١٢/ ٢٠١٠).

ـ حذر «التقرير السنوي للمنتدى العربي للبيئة والتنمية ٢٠١٠» الذي اعتمده وزراء البيئة العرب في اجتماعهم بالقاهرة، البلدان العربية، من مخاطر نقص حاد في المياه والغذاء ما لم تتخذ خطوات سريعة وفعالة لمعالجه أزمة الشح المائي. وأوضح التقرير أن العرب سيواجهون ندرة المياه بحلول عام ٢٠١٥، حيث تنخفض الحصة الثانوية للمياه للفرد إلى أقل من ٥٠٠ متر مكعب وهو أقل ١٠ مرات عن المعدل العالمي الذي يتجاوز ٦ آلاف متر مكعب. وأشار إلى أن المصادر المائية في الوطن العربي يقع ثلثاها خارج حدود المنطقة، حيث تعاني ١٣ دولة عربية فقراً في المياه، متوقعاً أن يزيد تغير المناخ الوضع تعقداً مع زيادة معدلات التبخر مما يهدد الزراعات المروية، مضيفاً أن قطاع الزراعة تصدر أعلى المعدلات في استخدامات المياه في المنطقة العربية حيث تستخدم ٨٥ بالمئة من الموارد المائية العذبة للري، مما يستدعي هيكلة المؤسسات العاملة في الوطن العربي المعنية بالري واستحداث مصادر جديدة لإدارة المياه. وأشار التقرير إلى أن هناك حاجة إلى مزيد من الأبحاث والتعاون العلمي على المستوى الإقليمي لمجابهة تحديات الأمن الغذائي والتكيف مع تغير المناخ. ووجه التقرير عدة رسائل؛ **أولاها** أن الوطن العربي دخل فعلاً في أزمة مائية تزداد سوءاً مع استمرار التقاعس في معالجتها، و**ثانيتها** ضرورة معالجة الأزمة المائية على ضخامتها وتعدد وجوهها من خلال إصلاحات في السياسات والمؤسسات وعبر التربية والأبحاث وحملات التوعية، وأخيراً وضع حد للأزمة والمعاناة المائية في الوطن العربي يمكن فقط إذا أخذ رؤساء الدول والحكومات قرارات استراتيجية باعتماد التوصيات الإصلاحية والمطلوبة سريعاً (**الشرق الأوسط** ٢٠/ ١٢/ ٢٠١٠).

ـ أعلنت السعودية عن ميزانية العام المالي ٢٠١١ التي قدرت مصروفاتها بنحو ٥٨٠ مليار ريال (١٥٤ مليار دولار)، مع توقعات عجز يصل إلى ٤٠ مليار ريال (١٠,٦ مليار دولار). وقد وضعت الموازنة على أساس سعر ٥٨ دولاراً لبرميل النفط، وتوقع بأن تشكل الإيرادات النفطية نسبة ٨٨ بالمئة من الإيرادات العامة للدولة. وكانت موازنة

العام ٢٠١٠ سجلت فائضاً بلغ ١٠٨,٥ مليار ريال. كما تراجع الدين العام بشكل كبير من ٥٨٨ مليار ريال (١٥٦,٨ مليار دولار) في عام ٢٠٠٢ إلى ١٦٧ مليار ريال (٤٤,٥ مليار دولار) في عام ٢٠١٠، الأمر الذي يوفر للسعودية ملاءة مالية أكبر مما كان متوقعاً (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢١/ ١٢/ ٢٠١٠).

كانون الثاني/ يناير ٢٠١١

- قدر خبراء ماليون خسائر دول مجلس التعاون الخليجي جراء ربط عملتها بالدولار الأمريكي الذي تراجعت قيمته خلال الفترة الماضية بنحو ٦٠ مليار دولار (في عام ٢٠٠٩)، في وقت تفاوتت الآراء حول إمكانية مواصلة تلك الدول ربط عملتها بالدولار أو فك الارتباط خصوصاً تلك الموقعة على اتفاقية تجارة حرة مع أمريكا مثل البحرين. ودعا عدد منهم إلى ربط عملات دول المجلس والبحرين خصوصاً بسلة من العملات بعد تراجع الدولار الأمريكي (**اتحاد المصارف العربية**، بيروت، العدد ٣٦٢، كانون الثاني/ يناير٢٠١١).

- أعلنت الحكومة العراقية تفعيل المجلس الاستراتيجي المشترك مع نظيرتها السورية، والاتفاق على مد خطوط نقل النفط المشتركة بين البلدين. وقد التقى رئيس الوزراء السوري ناجي العطري، في بغداد نظيره العراقي نوري المالكي، الذي أكد أنه «سيتم إصلاح خط أنابيب النفط العراقي المار عبر سورية خلال أقل من سنة، والذي يجهز ١٠٠ ألف برميل يومياً من النفط الخام (**الحياة**، بيروت، ١٦/ ١/ ٢٠١١).

- جدد قادة البلدان العربية في ختام القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية الثانية التي انعقدت في شرم الشيخ التزامهم بالاستراتيجيات التنموية التي تم إقرارها في قمة الكويت ١٩ ـ ٢٠ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩، والمضي قدماً في تنمية المجتمعات العربية بشرياً واقتصادياً واجتماعياً وتكنولوجياً وتنفيذ مشروعات الاندماج والتكامل بين الاقتصاديات العربية، وعلى رأسها مخطط الربط البري بين البلدان العربية ومشروع الربط الكهربائي والربط البحري وما يمثله ذلك من إضافة مهمة لتعزيز التجارة البينية وتطوير التواصل المعلوماتي عن طريق ربط شبكات الإنترنت العربية. وجاء في «إعلان قمة شرم الشيخ» التي أقرها القادة أن المجتمعين اطلعوا على ما تحقق من تقدم في مسار التنمية في مختلف المجالات في العديد من الدول العربية وكذلك في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والتحرك نحو إقامة الاتحاد الجمركي العربي وما تم إقراره من سياسات تهدف إلى تعزيز الاستثمارات العربية المشتركة، وتمكين القطاع الخاص والمجتمع المدني من الإسهام بفاعلية في عملية التنمية الشاملة. كما

شدد المجتمعون على أهمية الأمن الغذائي بوصفه أولولية قصوى للبلدان العربية، وكذلك الأمن المائي العربي باعتباره أحد أولويات العمل العربي في السنوات القادمة، خاصة في ظل تداعيات تغير المناخ التي من شأنها أن تؤثر في الموارد المائية وأن تزيد من ندرتها. وأكد إعلان القمة الحرص على الارتقاء بمعيشة المواطن العربي وضرورة تذليل العقبات التي تحول دون تحقيق الأهداف التنموية للألفية الثالثة، وأهمية تطوير القدرات البشرية وتفعيلها والارتقاء بالتعليم والبحث العلمي والتقني، وتمكين المرأة من أداء دور فعال وأساسي في المجتمعات العربية، والحد من الفقر ومكافحة البطالة من خلال توفير فرص العمل،وبخاصة للشباب الذين يمثلون نحو ٢٥ بالمئة من مجموع تعداد المجتمعات العربية، وتوفير أعلى درجات الرعاية الصحية باعتبارها مكونات رئيسية لتطور ونهضة المجتمعات العربية في العقود المقبلة. وقد عرض القادة العرب الجهود الهادفة الى إعداد القانون الجمركي العربي الموحد واستكمال توحيد جداول التعرفة الجمركية للدول العربية قبل نهاية ٢٠١٢، ومن ثم خطوات الاتفاق عليها تمهيداً للإعلان عن الاتحاد الجمركي العربي عام ٢٠١٥، وانتهاءً بتحقيق السوق العربية المشتركة عام ٢٠٢٠. وجدد القادة التزامهم بتمويل المشاريع التي قدمتها السلطة الفلسطينية لدعم صمود القدس في مواجهة إجراءات التهويد الإسرائيلية، وقررا عقد القمة التنموية المقبلة في الرياض عام ٢٠١٣ (**وكالة أنباء الإمارات**، ١٩/ ١/ ٢٠١١).

ـ أعلن الرئيس الموريتاني محمد ولد عبد العزيز، أمس الأول، خفض أسعار المواد الأساسية بمفعول فوري بنسبة ٣٠ بالمئة بعد أن شهدت الأسعار ارتفاعاً حاداً أدى إلى تظاهرات طلابية ضد الغلاء (**الحياة**، بيروت، ٢٢/ ١/ ٢٠١١).

ـ أعلنت الحكومة السورية أن تحقيق معدل نمو حقيقي يصل إلى نحو ٥,٧ بالمئة في الخطة الخمسية الـ ١١ التي بدأ تطبيقها مطلع العام الجاري، يتطلب إنفاق أكثر من ٤,٣ تريليون ليرة (الدولار الأمريكي يساوي تقريباً ٤٧ ليرة) بالأسعار الجارية، أي نحو١٢ بالمئة من الناتج المحلي، على أن يأتي نصف المبلغ من القطاع الخاص (**الحياة**، بيروت، ٢٥/ ١/ ٢٠١١).

ـ أكد وزير العمل السعودي عادل فقيه أنه لا بد من توفير ٥ ملايين وظيفة للسعوديين، مشيراً إلى نحو ١٠ ملايين مقيم غير سعودي يعملون حالياً في السعودية (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٦/ ١/ ٢٠١١).

ـ خيمت أجواء من العجز على الدورة الحادية والاربعين لمنتدى دافوس الاقتصادي مع استمرار انقسام صناع القرار في العالم في شأن معالجة

مشكلات الدين والاحتباس الحراري والأمن الغذائي أو موجة الاحتجاجات المتزايدة في الشرق الآوسط. وخرج الامين العام للامم المتحدة بان كي ـ مون عن تحفظه ليحذر من أن الوقت يدهم العالم في شأن التغير المناخي والطاقة النظيفة. وشكل منتدى دافوس هذه السنة مناسبة للأوروبيين لتأكيد التزامهم لمصلحة الأورو (**النهار**، بيروت، ٣١/ ١/ ٢٠١١).

شباط/ فبراير ٢٠١١

ـ رأى عدنان يوسف رئيس اتحاد المصارف العربية أن وضع البنوك المصرية مشجع كونه يعتبر من القطاعات الاقتصادية الرئيسية في مصر، بخاصة أنه في نهاية تشرين الأول/ أكتوبر الماضي بلغت ميزانيات المصارف المصرية نحو ٢٣٠ مليار دولار، وبلغت الودائع نحو ١٦٣ مليار دولار، ورؤوس الأموال نحو ١٥ مليار دولار. وتحتل مصر المرتبة الثالثة بعد الإمارات العربية المتحدة والسعودية فيما يتعلق بالميزانيات المجمعة. كما سجل القطاع المصرفي نسبة رسملة ممتازة بلغت نحو ٦ بالمئة ونسبة سيولة عالية، ولم تتجاوز القروض ٥٠ بالمئة من الودائع، وذلك للوفرة في السيولة في المصارف المصرية التي تمكنها من متابعة مسير الحلقة الاقتصادية في مصر. وأشار يوسف إلى أن الوضع المصرفي في تونس الذي يتشابه مع القطاع المصرفي المصري، والبنوك التونسية، يشهدان سيولة جيدة واستثماراتها داخلية، ولذلك لا يتوقع أن تواجه مشاكل كبيرة (**الشرق الأوسط**، لندن، ١/ ٢/ ٢٠١١).

ـ سجل الاقتصاد اليمني عدداً من مؤشرات تراجع الأداء خلال العام الماضي ٢٠١٠ على عدد من المستويات، نتيجة تراجع حصة الحكومة من صادراتها النفطية، وتدهور قيمة صرف العملة اليمنية (الريال) أمام العملات الأجنبية، بالإضافة إلى تفاقم الاوضاع المعيشية، بسبب ارتفاع أسعار السلع الأساسية وتراجع احتياطيات البلاد من العملات الأجنبية. ودفع التراجع القياسي في قيمة صرف الريال اليمني التي بلغت ١٧ بالمئة خلال الربع الأخير من العام الماضي، الحكومة اليمنية إلى إنفاق ربع احتياطياتها الخارجية للحفاظ على قيمته، حيث بلغ اجمالي المبالغ التي ضخها البنك المركزي اليمني للحفاظ على أسعار صرف الريال اليمني أمام العملات الأجنبية ١,٦ مليار دولار خلال العام الماضي ٢٠١٠، ما ادى إلى تراجع احتياطيات اليمن من العملات الأجنبية لتستقر عند ٥,٩ مليار دولار نهاية العام الماضي، وهي تكفي لتغطية واردات البلاد لمدة ثمانية أشهر وذلك مقارنة بـ ٧,٥ مليار دولار نهاية العام ٢٠٠٩ (**الشرق الأوسط**، لندن، ١/ ٢/ ٢٠١١).

ـ أرجئت خطة إعادة هيكلة النظام المالي

العراقي إلى عام ٢٠١٣ بسبب التأخر في توقيع عقود وتأجيل رحلات مسؤولين أجانب إلى العراق بسبب مخاوف أمنية. وكان العراق قرر في العام ٢٠٠٦ إعادة هيكلة القطاع المصرفي للسماح بالاستثمار المباشر في البنوك والتخلص من ديون ثقيلة على كاهل البنوك الرئيسية المملوكة للدولة بعد عقود من الحرب والعزلة الاقتصادية. ومن الأهداف الرئيسية للبرنامج: إعادة هيكلة أكبر بنكين عراقيين مملوكين للدولة، وهما مصرف الرشيد ومصرف الرافدين، وإعادة هيكلة دائرة الرقابة في البنك المركزي وتطوير القطاع المصرفي الخاص (**اتحاد المصارف العربية**، بيروت، العدد ٣٦٣، شباط/ فبراير ٢٠١١).

- أظهرت الأسواق اللبنانية قدرات إيجابية على التماسك واستيعاب تداعيات تطورات الأزمة الداخلية، فتواصل الاستقرار النقدي وسط تدخل حاسم من البنك المركزي لتلبية أي طلب إضافي على الدولار، واقتصر التراجع الجزئي على أسهم شركة «سوليدير»، الأكثر حساسية في حالات البلبلة، لكن المخاوف تتصاعد من دخول الاقتصاد في مرحلة جمود في حال تفاقم الأزمة الحكومية أو طول أمدها، خصوصاً بعدما بدأ النمو بالتقلص منذ أشهر. وعلى الرغم من صدور تحذيرات متتالية من مؤسسات مالية ومصرفية دولية تحذر من تداعيات التباطؤ الاقتصادي واستمرارالأوضاع السائدة في البلاد، على القطاع المصرفي، فإن أركان القطاع المصرفي يؤكدون أن عرقلة النمو التي تنتج أضراراً اقتصادية واجتماعية ومعيشية، تبقى تحت السيطرة ما دام الاستقرار النقدي ثابتاً بحماية قرار استراتيجي واحتياطي قياسي من العملات الأجنبية لدى المصرف المركزي يناهز ٣١ مليار دولار يغطي أكثر من ٨٥ بالمئة من الكتلة النقدية المحررة بالليرة اللبنانية دون احتساب مخزون الذهب الذي تزيد قيمته على ١٢ مليار دولار ويرفع التغطية إلى أكثر من ١٢٠ بالمئة. وتحوز المصارف وفق آخر الإحصاءات لعام ٢٠١٠ الماضي نحو ١٣٠ مليار دولار (أكثر من ٣,٣ أضعاف الناتج المحلي) كموجودات إجمالية محلية، مسجلة نمواً يراوح بين ١٢ و١٣ بالمئة (**اتحاد المصارف العربية**، بيروت، العدد ٣٦٣، شباط/ فبراير ٢٠١١).

- دعا البنك الدولي البلدان العربية إلى خلق ١٠٠ مليون فرصة عمل لغاية العام ٢٠٢٠، مؤكداً أهمية زيادة الإنفاق والاستثمار في مجال البحث العلمي وصولاً إلى بناء اقتصاد المعرفة الحديث (**اتحاد المصارف العربية**، بيروت، العدد ٣٦٣، شباط/ فبراير ٢٠١١).

- أعادت تصريحات سعودية وأخرى صادرة عن وكالة الطاقة الدولية الهدوء النسبي إلى أسواق النفط العالمية التي أصيبت بحالة من الذعر مع تدهور الوضع الأمني

في ليبيا الذي أدى إلى توقف معظم عمليات الإنتاج والتصدير في قطاع النفط الليبي. ووسط عمليات المضاربة الواسعة من قبل التجار الباحثين عن تحقيق أرباح من ظروف عدم الاستقرار في المنطقة العربية، قفز سعر خام برنت إلى قرابة ١١٩,٧٩ دولار، قبل أن يعود إلى مستويات تراوحت بين ١١١ و١١٤ دولارا للبرميل. وكانت وكالة الطاقة الدولية أعلنت أنها على استعداد لإطلاق جزء من (احتياطيات الطوارئ) لتعويض الأسواق عن أي نقص، فيما زادت السعودية إنتاجها إلى أكثر من تسعة ملايين برميل يومياً لسد النقص في إنتاج ليبيا الذي يقدر بين ٥٠٠ ألف و٧٥٠ ألف برميل يومياً (**الشرق الأوسط**، لندن، ٢٦/ ٢/ ٢٠١١).

آذار/ مارس ٢٠١١

- توقع المعهد العربي للتخطيط أن يبلغ عدد العاطلين عن العمل في البلدان العربية ١٩ مليوناً في سنة ٢٠٢٠، بزيادة ٨ ملايين عما كان عليه عام ٢٠٠٨. ورجح المعهد أن يبقى معدل البطالة في البلدان العربية مستقراً عند مستوى ١١ بالمئة. وأشار إلى ارتفاع متزايد في معدلات البطالة عند الشباب، وإلى أن الفتيات العربيات أكثر عرضة للبطالة من الشبان الذكور، وإلى أن الشباب المتعلمين يعانون البطالة أكثر من الشباب الأقل تعليماً (**اتحاد المصارف العربية**، بيروت، العدد ٣٦٤، آذار/ مارس ٢٠١١).

- دشن الرئيس السوري بشار الأسد مشروع توصيل مياه من نهر دجلة إلى أراضي محافظة الحسكة في أقصى الشمال السوري، وذكر بيان رئاسي سوري أن «تكلفة المشروع تتجاوز ١٠٠ مليار ليرة سورية (الدولار يساوي نحو ٤٧ ليرة)، ويهدف إلى ضخ واستثمار ١٢٥٠ مليون متر مكعب من مياه نهر دجلة لخدمة أهداف التنمية في محافظة الحسكة باعتبارها السلة الغذائية لسورية، وذلك من خلال إرواء مساحة نحو ٢٠٠ ألف هكتار جديدة من أراضي المحافظة، وتأمين مياه الشرب للأهالي بواقع ١٢٥ مليون متر مكعب سنوياً، ودعم شبكات ري نهر الخابور القائمة التي تروي ٦٣ ألف هكتار (**الشرق الأوسط**، لندن، ٨/ ٣/ ٢٠١١).

- تلقت البحرين وسلطنة عُمان دعما اقتصادياً من قبل مجلس التعاون الخليجي، بقيمة ٢٠ مليار دولار أمريكي. وأعلن في الرياض عن حزمة المساعدات هذه، ضمن «برنامج التنمية الخليجي»، الذي سيكون مخصصاً لتمويل مشاريع التنمية في دول المجلس. و سيركز هذا البرنامج - الذي يساعد على معالجة بعض أسباب الاحتجاجات في السلطنة والبحرين - على قطاعي الإسكان والبنية التحتية (**الشرق الأوسط**، لندن، ١١/ ٣/ ٢٠١١).

- أصدر العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز ٢٠ أمراً ملكياً تستهدف

التيسير على المواطنين ورفع مستوى دخولهم، وقدرت تكلفة هذه الأوامر الملكية بنحو ٣٥٠ مليار ريال (٩٣ مليار دولار). ومما جاء في الأوامر أنه سيتم صرف مكافآت للعاملين والطلبة والباحثين، بالإضافة إلى اعتماد الحد الأدنى للأجور بثلاثة آلاف ريال، وبدل غلاء المعيشة، وإنشاء هيئة لمكافحة الفساد، واعتماد مبلغ ١٦ مليار ريال لوزارة الصحة. وفي المجال الأمني، هناك أمر باستحداث ٦٠ ألف وظيفة عسكرية أمنية (**الشرق الأوسط**، لندن، ١٩/ ٣/ ٢٠١١).

- تقدم ٧ آلاف عماني، ببلاغ إلى الادعاء العام طلبوا فيه فتح تحقيق عاجل في مصادر أموال كافة الوزراء والمستشارين وكبار المسؤولين العمانيين الحاليين والسابقين. واستقبل المدعي العام العماني حسين الهلالي، في مسقط، وفداً من المعتصمين والمتظاهرين أمام مجلس الشورى، واستلم البلاغ والتوكيل العام من سبعة آلاف عماني، الأمر الذي اعتبر أكبر توكيل في تاريخ القضايا في سلطنة عمان. وطالب البلاغ بالتحفظ على أموال الوزراء والمستشارين مثار الشبهة إلى حين الانتهاء من التحقيق، ومحاكمة كل من تجرأ على المال العام، وأثرى من دون وجه حق وتقديمه إلى القضاء، وإعادة المال إلى مكانه الطبيعي. كما طالب باسترداد جميع الأراضي التي يشتبه في منحها بطريقة غير مشروعة، وعلى رأسها تلك التي تقع على شواطئ السلطنة (**السفير**، بيروت، ٢٢/ ٣/ ٢٠١١).

- قدرت الحكومة اليابانية كلفة الاضرار الناجمة عن كارثة تسونامي بمبلغ قد يصل الى ٢٥ الف مليار ين (٢١٧،٤ مليار أورو، ٣٠٩ مليارات دولار)، مما يجعلها أكثر الكوارث الطبيعية كلفة في العالم (**النهار**، بيروت، ٢٤/ ٣/ ٢٠١١).

- ذكرت الصحف الجزائرية أن السلطات تنوي تعديل الدستور تجاوباً مع حركة الاحتجاج الاجتماعي والسياسي في الجزائر. وجاء ذلك عقب صدامات بين محتجين وقوات الأمن خلال تدمير أكواخ مبنية على أراض للدولة في العاصمة الجزائرية. وكانت الجزائر أعلنت عن تخصيص اعتمادات مالية بقيمة ٥٠ مليار دولار لإقامة مليوني وحدة سكنية خلال الخطة الخمسية التي تمتد بين العامين ٢٠٠٩ و٢٠١٤ (**السفير**، بيروت، ٢٤/ ٣/ ٢٠١١).

- أعلنت مجموعة دبي العالمية، المملوكة لحكومة الإمارة، أنها وقعت اتفاقاً نهائياً مع ٨٠ دائناً لإعادة جدولة ديون قدرها ٢٤,٩ مليار دولار. وسيحصل الدائنون بمقتضى بنود خطة السداد التي تنقسم إلى شريحتين على ٤,٤ مليارات دولار خلال خمس سنوات، بينما تتضمن الشريحة الثانية سداد ١٠,٣ مليارات دولار على ثماني سنوات، بفائدة ثابتة تبلغ ٢,٤ بالمئة (**السفير**، بيروت، ٢٤/ ٣/ ٢٠١١).

ـ اعلنت قطر أنها تخطط لإنفاق واستثمار ١٢٥ مليار دولار ضمن خطتها التنموية للسنوات الخمس المقبلة. واظهرت أرقام تضمنتها «استراتيجية التنمية الوطنية للدولة ٢٠١١ ـ ٢٠١٦» أن الحكومة القطرية تخطط لإنفاق أكثر من ٦٥ مليار دولار في البنى التحتية حتى العام ٢٠١٦، فيما توزع النفقات المتبقية على «مشاريع الطاقة والمياه وميناء الدوحة وقطاع المعلومات والتكنولوجيا وسكك الحديد ومترو الأنفاق»، بحسب ما جاء في تفاصيل الاستراتيجية التي أعلن عنها في الدوحة. ومن المتوقع نمو اقتصاد قطر بنسبة ١٥,٧ بالمئة هذا العام، بينما سيتراجع النمو إلى ٧,١ بالمئة في العام ٢٠١٢ (**السفير**، بيروت، ٢٩/ ٣/ ٢٠١١) ■

صدر حديثاً عن مركز دراسات الوحدة العربية

محمد أركون

المفكّر والباحث والإنسان

حلقة نقاشية

أرسى محمد أركون (١٩٢٨ ـ ٢٠١٠) استراتيجية «الإسلاميات التطبيقية» كمشروع فكري يجيب عن ثلاث حاجات معرفية مترابطة في ميدان الدراسات الإسلامية: (١) تغطية الحاجة إلى تأسيس ميدان دراسي علمي مستقل، أطلق عليه «علم الإسلام» أو «الإسلاميات»؛ (٢) تغطية الحاجة إلى تجاوز الأفق المعرفي والمنهجي الذي توقف عنده الاستشراق؛ (٣) توفير الحاجة إلى عُدّة اشتغال علمية جديدة في الإسلاميات، عن طريق انفتاح الدارسين، في هذا المجال، على الثورة المعرفية التي شهدتها العلوم الإنسانية والاجتماعية في النصف الثاني من القرن العشرين.

وقد تمثّلت مهمّة أركون هذه، في: (١) كتابة تاريخ الفكر الإسلامي كتابة نقدية وتحليلية تنصرف إلى بيان النظام المعرفي الحاكم لذلك الفكر، و(٢) نقد العقل الإسلامي من خلال تفكيك أطره الدوغمائية الحاكمة والكابحة؛ و(٣) إعادة الاعتبار إلى التراث الإنسانوي والعقلاني؛ و(٤) الإضاءة الفكرية الشديدة على الحاجة إلى إعادة الاعتبار إلى موقعية المتخيل والميثي والمجاز والمدهش في الثقافة والفكر في تاريخ الإسلام؛ و(٥) العودة إلى العهد التدشيني للإسلام وقراءة نصّه التأسيسي و(٦) الدعوة المتكررة إلى وجوب القطيعة مع النظرة الاختزالية إلى تراث الإسلام التي تحصره في التعبير الثقافي والفكري المكتوب، وتأسيس نظرة جديدة شاملة تستدمج في ذلك التراث كل التعبيرات الشفهية وغير المكتوبة، وتنكبّ عليها درساً وتأريخاً وقراءة.

١٦٦ صفحة
الثمن: ٧ دولارات
أو ما يعادلها